بشـأن صك التحكيم حول طابا، لكنه ما زالت هنـاك بعض النقـاط التي تتـطلب الحل، مثل: اختيار المحكمين الدوليين الثلاثة، وتفاصيل فنية أخـرى تتعلق برسم نقاط الحدود بين الدولتين (**عل همشمـار**، ١٩٨٦/٨/١١). كما جاء في البيـان ان الاتفـاق على صيغـة صك التحكيم بحـاجـة الى مصادقة حكومتي مصر واسرائيل (**المصدر نفسه**).

من جهتهـا، اصـدرت وزارة الخـارجيـة الامـيركيـة بيـانـاً فور اصدار البيان المشترك الاسرائـيـلي ـ المصري حول صك التـحـكيم، امتدحت فيه الاتفاق، واعربت عن املها في حل النقطتين المتبقيتين (اسماء المحكمين الدوليين الثلاثة ورسم نقاط الحدود). كما اعتبر البيان الاتفـاق خطوة ايجـابيـة وانجـازاً هامـاً لحل الخـلافـات بين مصر واسرائيـل، فيمـا يتعلق بمشـاكل الحدود المشتركة بين البلدين، بما في ذلك مشكلة طابا (**المصدر نفسه**).

امـا في اسرائـيـل، فقـد صادق المجلس الحكومي المصغر، المؤلف من عشرة وزراء، على مسودة صك التحكيم حول طابا، بأكثرية ثمانية وزراء، من ضمنهم جميـع اعضـاء المعـراخ والقـائم باعمال رئيس الحكومة اسحق شامير، والوزيران موشي نسيم ودافيد ليفي (ليكود)، ومعارضة وزير الصناعة والتجارة اريئيل شارون ووزيـر الدولة موشي آرنس. فقـد اشترط آرنس المصـادقـة على الصـك بتـطبيع العلاقات بين البلدين اولاً. اما شارون فطلب ادخال تعديلات على شكل عرض القضية على المحكمين (**دافار**، ١٩٨٦/٨/١٤)، بينمـا اقتـرح ايضـاً وضع جدول زمـني لتحسـين العـلاقـات بين مصر واسرائيـل، وان يذكـر، بوضـوح، ان الدولتـين ستمتنعـان عن القيـام بنشـاطات معادية عبر الحدود (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/١٤).

كمـا تبـنّى المجلس الحكـومي المصغـر الاقتراح الذي تقدم به مدير عام ديوان رئيس الحكـومـة، ابـراهـام طامـير، بان يبعث رئيس الحكـومـة، بيرس، برسالة الى الرئيس المصري حسني مبارك يعرب له فيها عن تقديره لما قطعه الرئيس مبارك من وعود لاعضاء الوفد الاسرائيلي بشـأن تطبيع العلاقات في المجالات السياسية والتجـاريـة والثقافية التي ستبدأ فور التوقيع النـهـائي على صك التحكيم (**عل همشمـار**، ١٩٨٦/٨/١٤). وجـاء اقتراح طامير رداً على وزراء الليكود الذين ابدوا تخوفهم من عدم وفاء مصر بتعهداتها بعد التوقيع على صك التحكيم، فضـلاً عن اعتراضهم على عدم تحديد جدول زمني لتطبيع العلاقات بين الدولتين (**المصدر نفسه**).

وعقّب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على تخوفات الليكود بقوله: «نسي رجالات الليكود، كما يبدو، انهم وافقوا على اخلاء سيناء ومشـارف رفـح مقـابـل وعـد مصري بتـطبيع العـلاقـات. والمخاطرة التي نأخذها على عاتقنا بشأن طابا أقل بكثير من تلك التي اخذها الليكود على عاتـقـه» (**معـاريـف**، ١٩٨٦/٨/١٤). واضـاف: «للسـلام اختبـاران: التـوقيـع على معـاهـدة السـلام، وتنفيذها؛ والاثنان تلزمهما جهود كبيرة. ان التوقيع على السلام يتطلب منا تنازلات وتضحيات كثيرة، وتنفيذه يتطلب عناية وحكمة كبيرتين» (**دافار**، ١٩٨٦/٨/١٤).

وتطرق بيرس، أيضاً، الى الاتفاق الذي تم تحقيقـه بشـأن طابـا، قائلاً: «لولا توصلنا الى اتفـاق كهذا لزال امل التوصل الى سلام. وبما اننا توصلنا الى اتفاق، فان امكانية جديدة فتحت امـامنـا، واتـوقـع بدايـة عهد جديد في شبكة العلاقات بين مصر واسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وبعد مصادقة المجلس الحكومي الاسرائيلي المصغـر على مسودة صك التحكيم حول طابا، اعلنت مصر انها لن تصادق على المسودة الا بعد التوصل الى اتفاق بشأن الموضوعين اللذين ما زال الطرفان مختلفين بشأنهما (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢٠).

بين التأييد والتحفظ

تراوحت تعقيبات الشخصيات الاسرائيلية على التـوقيـع على مسـودة صك التحكيم بين التحفظ والتأييد، حيث اعلن القائم باعمال رئيس الحكـومـة وزيـر الخـارجية، اسحق شامير، في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: